

توصية

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون الاجتماعية والتعليم

حول

" تعزيز التنقل البشري في المنطقة الأورو – متوسطة. "

" آثار الإرهاب على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في دول الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط. "

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون الاجتماعية والتعليم للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط:

1. تقرّ وتعترف بأن المنطقة الأورو – متوسطة في حاجة ماسة إلى الاستقرار من أجل الاستفادة الكاملة من مواردها البشرية العظيمة، والمهارات، والطاقة، والثقافة، وذلك بفضل، دينامية ونمو وتنوع سكانها الذين لعبوا عبر التاريخ دورا فعالا ونشطا في تغيير وتطوير مجتمعاتها،

2. تقر بأن النمو المطرد في عدد السكان الأورو-متوسطين سيفيد البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط من حيث فرص العمل والتنمية والرفاه والعدالة الاجتماعية والمقاولات وبالأساس مكافحة الفقر و عدم المساواة،

3. تؤكد على ضرورة تعزيز تنقل الأشخاص في المنطقة الأورو – متوسطة للاستفادة بشكل تام من إمكانيات السكان عن طريق التعاون والعمل المشترك في مواجهة الفرص والتحديات،

4. توصي بالتنسيق بين مختلف مستويات الحكامة (المحلية والوطنية والدولية)، بما في ذلك القطاعين العام والخاص مثل المجتمع المدني، وجمعيات المهاجرين والمنظمات غير الحكومية، والتي تضمن للاتحاد من أجل المتوسط القيام بدور فعال كمنتدى للحوار لإيجاد حلول مشتركة لتحسين القدرة على الحركة والنمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

5. تؤكد أن نظام تأشيرات صارم ينبغي أن يطبق على نحو فعال بما في ذلك التدابير التنظيمية المتعلقة بحركات الهجرة والمراقبة والإشراف ومتطلبات الترخيص المتعلقة بالتنقل البشري، وذلك لتحقيق فرص آمنة متحكم فيها في المنطقة، مع تجنب الحواجز و العوائق غير المناسبة للتنقل البشري،

6. وبالنظر إلى الجانب الأمني من القضية، تشدد على الأهمية المحتملة لزيادة التنقل البشري، والتي سوف تساهم أيضا في إضفاء روح من التعاون والرفاه في المنطقة الأورو-متوسطة وجلب قيمة مضافة إلى الروابط القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات مثل التجارة والعلوم والثقافة والفنون، والصحة، والتعليم، وسوق العمل، والأمن، والمشاركة، والإسكان، والتسامح الديني، و محاربة التمييز والعنصرية و كراهية الأجانب،

7. تناشد الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لتحرير نظام التأشيرات وتعميق مسلسل تسهيل الحصول على التأشيرات فيما بينهم لخلق جو أكثر ملائمة للمواطنين من خلال المساهمة والتفاعل و التقارب بين المجتمعات والثقافات، وهو ما يمكن تماما تصوره فقط في منطقة آمنة قائمة على أساس التقاسم العادل للمسؤوليات، ولا سيما في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وحماية الحدود،

8. تشير إلى أن هذه العمليات يجب أن تعتبر عنصرا هاما في سياسة هجرة مشتركة وشاملة للمنطقة الأورو – متوسطة و ذلك من خلال تطوير التعاون مع المجتمع المدني وكذلك مع الشركاء الوطنيين والإقليميين، وخاصة منظمات المهاجرين والمنظمات غير الحكومية،

9. تشير إلى الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير محددة وفعالة ضد الهجرة غير الشرعية التي أصبحت واحدة من الموضوعات الهامة في جدول الأعمال في إطار المجتمع الدولي مع زيادة تدفقات الهجرة في صيف 2015 على وجه الخصوص. و التي أصبحت عنصرا آخر من سياسة هجرة مشتركة وشاملة،

10. تناشد الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لإيجاد تدابير لمنع وقوع ضحايا في عرض البحر، وتفكيك شبكات تهريب البشر وتغيير الهجرة غير الشرعية بالهجرة القانونية؛ وإنشاء عمليات مشتركة لمكافحة التجسس والإمدادات اللوجستية والمعدات من جميع دول الاتحاد من أجل المتوسط، والتي من شأنها أن تجنب انتشار منظمات الاتجار بالبشر وإنقاذ الأرواح من الغرق في البحر؛ و تشجيع دول الاتحاد من أجل المتوسط لتطوير شرطة مستدامة وتعاون قضائي من أجل مكافحة أكثر فعالية ضد هذه الظواهر،

11. تناشد الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لتوحيد مجوداتهم لرفع الوعي و التحسيس في المجتمع بأسره وليس فقط المهاجرين غير الشرعيين و ذلك بلفت الانتباه إلى المخاطر المرتبطة بالرحلات الخطرة،

12. تدعو المجتمع الدولي لإظهار التضامن مع البلدان الأكثر تضرراً من الهجرة غير الشرعية و ذلك في إطار تقاسم الأعباء، وتقاسم المسؤولية بين شمال وجنوب المتوسط . و الحاجة إلى مقاربة شاملة ومتعددة من خلال تعزيز برامج التنمية المستدامة في المناطق المحرومة مع إمكانية هجرة كبيرة و ضروري بطريقة يمكن من خلالها محاربة هذه الظواهر بشكل وقائي ، بالإضافة إلى مشكلة اليأس بين الشباب، والتي تعتبر أرض خصبة للتطرف والإرهاب،

13. تؤكد على الضرورة والحاجة الملحة لإدراج على جدول أعمال المجتمع الدولي مواضيع خاصة بالهجرة غير الشرعية، وتوفير و بسرعة المساعدات المالية والتنمية لبلدان العبور و تنفيذ خطط وبرامج التوطين الفعالة،

14. تؤكد على الحاجة إلى إزالة أسباب الهجرة غير الشرعية، وزيادة المساعدات التنموية والمساعدات الإنسانية، وإعطاء الأولوية للمناطق المتضررة من الحرب مثل سوريا وتحسين الأوضاع الإنسانية داخل سوريا بشكل يتيح للسكان المحليين والملاجئين العيش في مناطق أكثر أمناً،

15. تؤكد كوسيلة إنسانية لمحاربة الهجرة غير الشرعية، أهمية خلق قنوات الهجرة المفتوحة. وتحت على ضرورة التعاون بين دول الاتحاد من أجل المتوسط لإقامة نظام للتأشيرة من أجل تأسيس قنوات هجرة قانونية، متحكم فيها، تتضمن مقاربة شاملة جامعة، لفرص التنقل والأمن في المنطقة،

16. تدين بشدة الاعتداءات الإرهابية الوحشية المرتكبة من قبل مجموعات مختلفة في البلدان الأعضاء وغيرها من مدن العالم،

17. تؤكد حاجة دول الاتحاد من أجل المتوسط لإيجاد إستراتيجية أوروبية للنمو والتوظيف في القطاع السياحي وتشجيع الرغبة الجماعية في إيجاد الإمكانيات السياحية و الفرص ، والاستثمارات، و تعزيز التجارة والسياحة. وينبغي للمناطق المشتركة للتعاون أن تؤدي إلى تقارب المصالح بين الطرفين،

18. تعرب عن قلقها إزاء التهديدات الأمنية التي يشكلها الإرهاب في البحر الأبيض المتوسط،

19. إدراكاً منها للعواقب الوخيمة لهذه الهجمات الإرهابية، بما في ذلك فقدان الأبرياء لأرواحهم، وتعرضهم للإصابات والصدمات النفسية، والاضطرابات المتزايدة التي تهدد استقرار المجتمعات، وانعدام الثقة والخوف، فضلاً عن الآثار الاقتصادية السلبية على صناعة السياحة في الدول الأعضاء على وجه الخصوص،

20. تؤكد مرة أخرى على ضرورة إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومكافحته، وضرورة عدم ربط الإرهاب بأي نظام عقائدي، أو مذهب أو عرق أو جغرافيا أو جنسية،

21. ترفض بشدة على وجه الخصوص ادعاءات الإرهابيين بأنهم يعملون باسم الإسلام، أو أنهم يمثلون الإسلام والمسلمين؛ وتشير إلى أن معظم ضحايا هذه الجماعات الإرهابية الذين قتلوهم، وأرعبوهم واستغلوهم وذبحوهم هم من المسلمين،

22. تدعو القادة السياسيين وصناع الرأي إلى تجنب الوقوع في التعميمات والتشويهات التي تصور مجموعات كاملة من السكان كما لو أنها مسؤولة عن أفعال بعض الأفراد أو الجماعات،

23. تعترف بدور التعليم في حماية المواطنين من دعاية الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تلجأ للعنف، وكذلك في كون مجتمعاتنا أكثر مقاومة وفي تطوير روايات ضد الأيديولوجيات المتطرفة التي تتضمن العنف،

24. تقر بأن الديمقراطيات لديها الحق الأساسي في الدفاع عن نفسها ضد الجماعات الإرهابية، مع ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون؛ وتؤكد على أن مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان والحريات ليست متناقضة وتكمل بعضها البعض،

25. تتأشد الدول الأعضاء لبذل كل الجهود الممكنة من أجل القضاء على البيئة الملائمة لنمو الإرهاب والتعصب الديني، ولا سيما عن طريق التعليم والسياسات الاجتماعية و مشاركة المجتمع بما في ذلك اتخاذ تدابير ملموسة لمنع التطرف وخاصة في المدارس والمدن الداخلية، والسجون، وشبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية، ومكافحة هذه الظاهرة،

26. وإذ تدرك أن عوامل مختلفة مثل البطالة وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والحرمان من المشاركة في النظام السياسي، بمعنى استبعاد المجتمع تلعب دورا في عملية تطرف الشباب، وتدعو إلى الاهتمام بقضايا الشباب ووضع برامج للوصول إلى هذه الفئات الضعيفة في المجتمع،

27. تدعو الدول الأعضاء إلى إنشاء الاستراتيجيات والبرامج اللازمة في مجال التعليم لتطعيم الطلاب و الشباب بقيم مثل التسامح والتفاهم واحترام الاختلافات و مراجعة المناهج الدراسية الوطنية في هذا المنظور،

28. توصي الدول الأعضاء بوضع برامج للمعلمين والمهنيين العاملين في مجال التعليم، والكشف على العلامات المبكرة للتطرف لدى الطلاب والتدخل بشكل صحيح في مثل هذه الحالات،

29. تقر بأن مكافحة عدم المساواة، والذي هو حجر الزاوية في العملية، من أجل الحد من الفجوة بين دول المنطقة، بخصوص الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، والتعليم، والطاقة، و الرفاهية والعمالة، و غيرها، يتطلب بدل جهود من طرف جميع أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط. وتؤكد، في هذا السياق على أهمية دعم التكنولوجيات الجديدة.

خلال فترة العمل لعام 2015 ولعام 2016، عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون الاجتماعية، والتعليم لقائين: في 10 فبراير 2016 بمدينة اسطنبول و 28 مايو 2016 بمدينة طنجة.

في غضون هذه الفترة، ركزت اللجنة على القضايا التالية:
- " تعزيز التنقل البشري في المنطقة الأورو-متوسطية "

- " آثار الإرهاب على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في دول الجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط. "